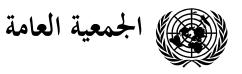
الأمم المتحدة الأمم المتحدة

Distr.: Limited 24 October 2000

Original: Arabic



الدورة الخامسة والخمسون البند ٣١ من حدول الأعمال إنحاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية الى تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية: مشروع قرار منقح

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

إن الجمعية العامة،

إذ تستوشد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، حاصة تلك التي تدعو إلى تنمية العلاقات الودية بين الدول وتعزيز التعاون لحل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية والاحتماعية،

وإذ تحيط علما بما عبر عنه المجتمع الدولي من معارضة للإحراءات الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية،

وإذ تشير إلى قراراتها التي دعت فيها المجتمع الدولي إلى اتخاذ إحراءات عاجلة وفعالة لإنماء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الاستمرار في تطبيق إحراءات قسرية انفرادية تتجاوز الحدود الوطنية، وتمس آثارها سيادة دول أخرى ومصالح مشروعة لكيانات أو أشخاص تابعين لتلك الدول، في انتهاك لقواعد القانون الدولي وأغراض ومبادئ الأمم المتحدة،

وإذ ترى أن الإسراع بوضع حد لهذه التدابير يتفق مع مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والأحكام ذات الصلة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية،

- وإذ تشير إلى قرارها رقم ٢٢/٥١ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وقرارها رقم ١٠/٥٣ الصادر في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨،
  - ١ خيط علما بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٠/٥٣؛
- تعيد تأكيد أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها بنفسها، وأنها بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؟
- ٣ تعبر عن قلقها البالغ من الأثر السلبي للإحراءات الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الولاية الإقليمية في الجالات التجارية والتعاون المالي والاقتصادي، بما فيها على المستوى الإقليمي لمخالفتها لمبادئ القانون الدولي المعترف بها. بالإضافة إلى خلق عراقيل حدية أمام حرية التجارة والتمويل على المستويين الإقليمي والدولي؛
- ٤ تكرر الدعوة إلى إلغاء القوانين الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتفرض إجراءات اقتصادية قسرية مخالفة للقانون الدولي، على شركات وأشخاص تابعين لدول أخرى.
- تدعو مرة أخرى كافة الدول إلى عدم الاعتراف أو تطبيق ما تفرضه دولة من حانب واحد من تدابير اقتصادية قسرية انفرادية أو تشريعات تتجاوز حدود إقليمها لمخالفة ذلك لمبادئ القانون الدولى المعترف بها؟
- 7 تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛
- ٧ تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها السابعة والخمسين البند المعنون "إلهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية، كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي".

00-70754